

د/ عبد الغني أحمد جبر التميمي

مصدر هذه المادة:






بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد ألاَّ إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله.

أمَّا بعد:

فإنَّ «عِلم الحديث» مما لا يُستغنى عنه من المعلـــوم، ويكفيـــه فضلاً أنه تتبُّع لسيرة رسول الله ﷺ، وتقييدٌ لأقواله وأفعاله وأحواله، وتسجيلٌ لدعواته وعبادته ومشيه ونومه وتبسمه ومختلف أموره.

وقد كانت عناية الأوائل بالحديث وعلومه فائقة؛ فدوَّنوا السُّنة النبوية تدوينًا كاملاً دقيقًا، ودوَّنوا كلَّ العلوم والقواعد المتعلِّقة بهـــا وفق منهجٍ علميٍّ فريدٍ يُعَدُّ – بِحَقٍّ – مفخـــرةً لأهـــل الحـــديث وحفاظه، ويصلح أن يكون منهجًا يأتسي به العلماء في كلِّ مجال، وينتهجه المصنِّفون في كلِّ علمٍ من العلوم.

وكاد هذا العلم – في زماننا – يخبو نوره، وتمحى ســـطوره، فأصبح من الواجب إحياؤه وشحذ الهمـــم لتســـتبق إلى درســـه وممارسته، وتتنافس على حمله وحفظه ونشره.

ولا يخفى أن «عِلم التخريج» من أهم العلوم الحديثية التي يجب أن يتناولها العلماء والباحثون بالاهتمام، فإنه لا غنى عنه للفقيه، ولا للأصولي، ولا يستغني عنه المؤرِّخ، ولا يسَع الأديب إهماله، فضـــلاً

عن المحدِّث المتخصص.

وعلم التخريج ذو فوائد عديدة؛ إذ من فوائده: وصل المرسل، ورفع الموقوف، وتصريح المدلس بالسماع، والاطلاع على العلل في السند والمتن، وتقوية الحديث، وإفادة ألفـــاظ جديـــدة، والإلمـــام باصطلاحات المحدثين في التصحيح والتحســـين والتضـــعيف، وفي التوثيق والتجريح، والتعرف على جهودهم في خدمة السنة وكدّهم وسهرهم، وارتحالهم وسفرهم لسماع الحديث، وكـــذلك معرفـــة المصحَّف والمحرَّف من الألفاظ، وما وقع فيه وهم ونحو ذلك[1].

ومن أهم فوائده وأعلاها شأنًا التثبُّت من نسبة الحـــديث إلى رسول الله ﷺ، بل من نسبة كلِّ قولٍ إلى قائله من الصحابة ومَـــن بعدهم؛ فما أكثر أن نسمع المحاضر اللامع، أو المدرس المعروف، أو المذيع، أو نقرأ المقالة أو البحث أو نسمع الموعظة ونصاب بالدهشة للتساهل الذي تتسم به من نسبة أقوال للرسول ﷺ جـــزم أهـــل الحديث بأنها مكذوبة مفتراة، فربما كان بعضها حِكمةً شـــائعةً أو مثلاً سائرًا أو قاعدةً فقهية.. لكنّ شيوعها في أوساط العامة جعـــل الناس يتلقَّونها على أنها أحاديث صـــحيحة، فينســـبونها جـــازمين للرسول ﷺ، وهذا داء تفشّى في أوساط الناس - إلاَّ مـــا رحـــم ربُّك- مما يوجب على كلِّ ذي ورعٍ أن يتحرَّى الدقَّة لا يبعـــد أن يكون من ينسب إلى رسول الله ﷺ ما لم يقل - عـــن تســـاهلٍ أو تقصيرٍ أو جهل - ممَّن يشمله الوعيد في قوله ﷺ: «**من كذب عليَّ**

(١) انظر: التفريج بأصول التخريج للغماري (١٦-١٩).

متعمِّدًا فليتبوَّأ مقعده من النار»[1]؛ فقد جاء في رواية صـــحيحة: «**مَن يقل عليَّ ما لم أقل فليتبوَّأ مقعده من النار**»[2].

ومن هنا ينبغي على كلِّ مسلمٍ مؤهَّلٍ للتعلُّم أن يلمَّ بمعرفة علم التخريج، ودراسة الطرُق والتمرُّن على ذلك حتى يستطيع التمييـــز بين الصحيح والسقيم والمقبول والمردود.

وقد رأيت أن أقدِّم بحثًا وافيا بالغرض، مختَصَرًا سهلاً مُيَسَّرًا في علم التخريج، بعيدًا عن التطويل، خاليًا عن كلِّ ما ليس له صـــلةٌ مباشرةٌ بقواعده وأصوله، نافعًا للمبتدئين بعون الله جلَّ وعلا، والله تعالى وحده المسئول أن يجعله لوجهه خالصًا، مقبـــولاً في صـــالح الأعمال .. إنَّ ربِّيَ لطيف لما يشاء، إنه هو العليم الحكيم، وهـــو حسبي ونعم الوكيل.

عبد الغني بن أحمد جبر التميمي

الرياض

---

(١) متفق عليه.

(٢) أخرجه البخاري بهذا اللفظ من حديث سلمة بن الأكوع، وهو أحد ثلاثيات. وثله في الحكم من حكى عن النبي ﷺ فعلاً لم يفعله حتى أنَّ من العلماء من استدلَّ بهذا اللفظ على عدم جواز رواية الحديث بالمعنى. وانظر فتح الباري (٢٠٢/١).

فصل

ذكر بعض الأمور الهامة المتعلِّقة بالتخريج

الأمر الأول:

كلُّ حديث – عدا أحاديث البخاري ومسلم– لا يُحكم لــه بالصحَّة إلاَّ بعد دراسة لإسناده ومتنه وفق القواعد الحديثية المقرَّرة، أو وجود نصٍّ عن إمامٍ من أئمَّة هذا الشأن ممَّن لا يُعــرف عنــه التساهل في ذلك.

أمَّا الكتب التي وصفها مصنِّفُوها بالصحَّة: كصــحيح ابــن خزيمة[١] وصحيح ابن حبان[٢] والمســتدرك للحــاكم والمختــارة للمقدسي[٣]، فلا يلزم من وجود الحديث فيها أو بعضــها أو مــن تصحيح مصنِّفيها له أن يكون صحيحًا، فربما كان حسنًا، وربمــا كان ضعيفًا لم يطَّلع مصحِّحه على سبب ضعفه، فإنَّ الصحاح عند ابن خزيمة وابن حبان غالبها حسان، لأهما لا يُفرِّقان بينهما، وفيها الضعيف بأنواعه الذي خفي عليهما ضعفه، أو لم يصيبا في الحكــم

(١) اسم كتاب ابن خزيمة «المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل من غير قطع من السند ولا جرح في النقلة».

(٢) اسم كتاب ابن حبان «الأنواع والتقاسيم» وهو مصنف على ترتيب مخترع لم يسبق إليه.

(٣) اسمه كاملا «الأحاديث الجياد المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما» ومصنفه ضياء الدين عبد الواحد المقدسي ٦٤٣هـــ.

عليه بالصحَّة، وهذا بخلاف أحاديث الصحيحين؛ فإنَّ الأمَّـــة قـــد تلقتهما بالقبول إلاَّ ألفاظًا يسيرةً انتقدت عليهما.

قال الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصـــلاح: "كـــم في كتاب ابن خزيمة من حديثٍ محكومٍ منه بصحَّته ،وهو لا يرتقي عنه رُتبة الحسن، وكذا في كتاب ابن حبان، بل فيما صحَّحه الترمذي من ذلك جُملةً مع أنَّ الترمذي ممَّن يُفرِّق بين الصحيح والحســـن، لكنه قد يخفى على الحافظ بعض العلل في الحديث فـــيحكم عليـــه بالصحَّة بمقتضى ما ظهر له، ويطلع عليه غيره فيرد بها الخير.

قال: "فإذا تقرَّر ذلك عرفت أنَّ حُكم الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة وابن حبان صلاحية الاحتجاج بها لكونها دائـــرة بـــين الصحيح والحسن ما لم يظهر في بعضها علَّة قادحة، وأما أن يكون مراد من يسمِّيها أنها جمعت الشروط المذكورة في حـــد الصـــحيح فلا".

وقال في موضع آخر: "ومقتضى هذا أن يؤخذ ما يوجـــد في كتاب ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ممَّن اشترط الصحة بالتســـليم وكذا ما يوجد في الكتب المخرجة على الصـــحيحين وفي ذلـــك نظر"[١].اهـــ.

أما كتاب المســـتدرك للحـــاكم ففيـــه منـــاكير وواهيـــات وموضوعات، ذكر بعضها ابن الجوزي وقال الحافظ في النكـــت:

(١) النكت على ابن الصلاح (١/٢٧٠-٢٩١) وانظر فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١/٩٨).

"والذي يسلم من المستدرك على شرطهما أو شرط أحـــدهما مـــع الاعتبار الذي حرَّرناه دون الألف فهو قليـــل بالنســـبة إلى مـــا في الكتابين"[(١)].أ.هـــ.

أما كتاب الأحاديث المختارة فقد ذكر غير واحد من العلمـــاء أنَّ تصحيح الضياء أعلى مزية من تصحيح الحاكم، وأنه قريب من تصحيح الترمذي وابن حبان، وأن الغلط فيه قليل[(٢)].

وهناك كتب أخرى غير هذه لا تختلف عنها كثيرًا في الحكـــم ككتاب «المنتقى» تصنيف عبد الله بن علي بن الجارود (٣٠٦هـــ) و«صحيح ابن السكن» للحافظ أبي علي سعيد بن عثمـــان بـــن السكن (٣٥٣هـــ) لكنه محذوف الأسانيد، وكتاب «الإلزامـــات» للحافظ الدارقطني (٣٨٥هـــ) وغيرها.

وقد تساهل بعض العلماء في إطلاق لفظ الصحاح على السنن الأربعة الصحيح على جامع الترمذي أو الحسن علـــى أحاديـــث السنن[(٣)].

---

(١) النكت (٣١٩/١).

(٢) انظر: «الحطة في ذكر الصحاح الستة» (١٢٠) الرسالة المستطرفة (٢٤).

(٣) ممن أطلق ذلك أبو الحسن رزين بن معاوية العبدوي (٣٥٣هـــ) حيث سمى تصنيفه «التجريد للصحاح الستة»، وصديق حسن خان وسمى كتابه «الحطة في ذكر الصحاح الستة»، وممن أطلق على أحاديث السنن محيي السنة الحسين بن مسعود البغوي رحمه الله (٣١٦هـــ)، حيث قسم أحاديث المصابيح إلى قسمين: «صحاح» و«حسان»، وعنى بالصحاح ما أخرجه الشيخان، وبالحسان ما أورده أصحاب السنن وغيرهم في تصانيفهم. وانظر مقدمة ابن الصلاح (ص٣٤) تدريب الراوي (٩٤/٩) والنقد الصحيح ص٢٣.

قال ابن حجر في نكته على ابن الصـــلاح: "وظـــاهر كـــلام المصنف أن الأحاديث التي في الكتب الخمسة وغيرها يحـــتج بهـــا جميعها، وليس كذلك فإنَّ فيها شيئًا كثيرًا لا يصلح للاحتجاج به، بل فيها ما لا يصلح للاستشهاد به من حديث المتروكين".

وليست الأحاديث الزائدة في مســـند أحمـــد علـــى مـــا في الصحيحين بأكثر ضعفًا من الأحاديث الزائدة على الصحيحين من سُنن أبي داود وجامع الترمذي (٤٤٨/١).

فإن قيل كيف إذن يتأتَّى للمسلم الاحتجاج بحديث من السنن أو المسانيد أو غيرها من المصنفات الحديثية؟

والجواب: إنَّ هذا المحتج إن كان متأهِّلاً للنظر والتخريج ولديه القدرة على معرفة الصحيح من غيره فعليه أن يبحـــث في حـــال الحديث سندًا ومتنًا، وهل يصلح للاحتجاج أو لا، وإن لم يكـــن متأهِّلاً لذلك فلينظر الحديث في الصحيحين، أو ينظر هـــل هنـــاك تصريحٌ أحد من الأئمّة المحقِّقين بصحته، فيعتمد قولهم في ذلك، وإلا فإنه لا ينبغي له الإقدام على الإحتجاج به من حيث إنه ليس أهلاً لهذا، وربما وقع له الاحتجاج بالباطل دون أن يشعر[١].

الأمر الثاني:

يجوز التصحيح والتحسين في هذا العصر وغيره لمن كان لديـــه الأهلية العلمية لذلك، ولا يقتصر التصـــحيح والتحســـين علـــى

(١) انظر: النكت (٤٨٨/١-٤٩٩).

المتقدمين كما ذهب إليه الحافظ أنَّ عمرو بن الصلاح رحمــه الله، فقد خالفه من تعرَّض لشرح كتابه أو اختصاره[١].

أما التضعيف: فهو أضيق دائرةً من التصحيح والتحسين، وذلك أنَّ الحديث يمكن أن يُحكم عليه بالصحة أو الحسن بإسنادٍ واحــدٍ إذا خلا متنه من العلل، ولا يُحكم عليه بالضعف لإسناد واحــد أو أسانيد لاحتمال أن يكون له طرق أو طريق أخــرى صــحيحة أو حسنة، وقد يُحكم على الحديث باعتبار طريقٍ واحــدةٍ أو طُــرق مخصوصة، غير أنَّ هذا الحكم يبقى قاصرًا لأنه لا يتناول جميع طُرق الحديث، إلا أن يصدر عن حافظ أو عالم من علماء هذا الشأن من أهل التبحُّر والاطلاع، فيكون حينئذٍ حُكمًا على الحديث حتى نجد له طريقًا أخرى تعضِّده أو تُغيِّر الحكم عليه كما هو معلوم.

وقد يقال: كيف يحكم على المتن الواحد بحكمــين مخــتلفين، فيقال ضعيف بهذا الإسناد، وحسن أو صحيح بهذا الإسناد، والمتن واحد؟!

والجواب: أن الاختلاف في الطرق غالبا ما يؤدي إلى اختلاف في لفظ المتن ولو في حرف أو كلمة.

أما إذا لم يختلف المتن في بعض ألفاظه فلا ينبغي فيمــا أرى أن يُقال ضعيف بهذا الإسناد إذا كان قد صحَّ من وجهٍ آخر، لأنه يلزم من ذلك أن يكون الحديث صحيحًا ضعيفًا في آنٍ واحــد، وهــو

---

(١) انظر: النكت (١/٢٧١-٢٧٢)، ولي رسالة في معيار التصحيح والتضعيف تطبع قريبًا بحول الله تعالى.

تناقض. والصحيح أن يقال في هذه الحالة: «إسناده ضـــعيف» أو «إسناد ضعيف» ونحو ذلك.

وأمّا الحكم على الحديث بالوضع فهو - بالنسبة للمتأخِّرين - أولى بالمنع إلاّ حيث لا تخفى أمارات الوضع - كما قال السيوطي- كالأحاديث الطوال الركيكة التي وضعها القُصَّاص، أو ما فيه مخالفة للعقل أو الإجماع[1]، وهذه القرائن لا يستطيع إدراكهـــا إلاَّ أهـــل العلم والتبحُّر.

قال السخاوي: "هذا مع أنَّ مجرَّد تفرُّد الكذاب بل الوضـــاع، ولو كان بعد الاستقصاء في التفتيش من حافظٍ متبحرٍ تام الاستقراء غير مستلزم لذلك- أي الحكم على الحديث بالوضع- ولذا كـــان الحكم من المتأخرين عسيرًا جدًّا، وللنظر فيه مجال، بخلاف الأئمَّـــة المتقدمين الذين منحهم الله التبحُّر في علم الحـــديث والتوســـع في حفظه"[2].

تنبيه:

ومن هنا لا يجوز لمسلم أن يسارع إلى رفض حديث أو الحكم عليه بالوضع لكونه يخالف هواه، أو يعارض ما يحمل من ثقافة، أو يناقض ما يتبنَّى من مذهبٍ فقهيٍّ أو فكريٍّ؛ فإنَّ هذا تحكُّم واتباع

(١) انظر: تدريب الراوي (١/١٤٩).
ويلتحق بذلك ما يدفعه الحسن والمشاهدة، أو أن يكون منافيا لدلالة الكتاب القطعية، أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي، ونحو ذلك من قرائن.

(٢) فتح المغيث (١/٢٥٥).

للهوى وإعجاب بالرأي، وكفى بذلك مقتلاً!

قال الحافظ صلاح الدين العلائي: "الحكم على الحديث بكونه موضوعًا من المتأخِّرين عسيرٌ جدًّا، لأنَّ ذلك لا يتأتَّى إلاَّ بعد جمع الطرق، وكثرة التفتيش، وأنه ليس لهذا المتن سوى هـــذه الطريـــق الواحدة، ثم يكون في رواتها من هو مُتَّهم بالكذب إلى ما ينضمُّ إلى ذلك من قرائنَ كثيرةٍ يُقتضَى للحافظ المتبحِّر الجزم بأنَّ هذا الحديث كذب، ولهذا انتقد العلماء على الإمام أبي الفرج ابن الجـــوزي في كتابه «الموضوعات» توسعه في الحكم بذلك علـــى الكـــثير مـــن الأحاديث ليست بهذه المثابة، بل فيها ما فيه ضعف يحتمل ويمكـــن التمسُّك به في الترغيب والترهيب، وفيها ما هو حديث حسن، أو قد صحّحه بعض الأئمَّة.. وفيها ما له طريق أخرى يقـــوى بهـــا الحديث لم يطلع عليها.. قد خلت الآفة عليه من هـــذه الوجـــوه وغيرها، ويجيء بعده من لا بدَّ له في علم الحديث فيُقلِّده فيما حُكم فيه من الوضع.

قال: وهذا التعذُّر إنما يجيء في الأحاديث المحتملة، وإلاّ فكـــثيرٌ من الأحاديث يشهد القلب بوضعها، ويسهل الحكم عليها بـــذلك ممن كثرت ممارسته لهذا الفن"[1].

الأمر الثالث:

قولهم «أخرجه الجماعة أو الستة» المراد بهـــم: الصـــحيحان وأصحاب السنن الأربعة: وهم الترمذي وأبو داود والنسائي وابـــن

(١) النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح (ص٢٥-٢٦).

ماجة، وقولهم «أخرجه الخمسة» المقصود بهـا: السـنن الأربعـة وأحمد، وقولهم «السبعة» المقصود بها: السـتة، وأحمـد، وقـولهم (أخرجه الثلاثة) المقصود بهم أصحاب السنن الأربعة إلا ابن ماجة.

وإذا قالوا «أخرجه النسائي» فينصرف إلى السنن الصـغرى، و«أخرجه الطبراني» فينصرف إلى المعجـم الكـبير، وقـولهم «في الصحيح» يعني في أحد الصحيحين، وينصرف إلى البخاري غالبًا، ويقال «أخرجه فلان أو رواه فلان من أصحاب الكتب الحديثيـة» هما بمعنى، إلاَّ أنَّ "رواه" أعمُّ؛ حيث تشمل من روى الحديث عـن النبي ﷺ كالصحابي، ومن رواه من أصحاب المصنفات بإسناده إلى النبي ﷺ أو على منتهاه، أما أخرجه فيقصد بها المعـنى الثـاني دُون الأول.

ولا يقال «أخرجه فلان» إلاّ إذا رواه بإسناد، أمَّا إذا ذكره في كتابه بلا إسناد أو نسبه إلى بعض من أخرجه فلا يقال حين الإحالة إليه "أخرجه"؛ لأنَّ هناك فرقا بين «الإخراج» و«العزو»، فإذا ذكر الزيلعي مثلاً حديثًا في نصب الراية يقـال «ذكـره الزيلعـي» أو «أورده» أو «عزاه لفلان»، ولا يقال «أخرجه الزيلعي في نصـب الراية»، وهذا مع ظهوره أحببت التنبيه إليه، لأنني رأيت من وهـم فيه من طلبة العلم، بل من العلماء المتخصصين.

الأمر الرابع:

ذكر أشهر كتُب السُنة المطبوعة التي ينبغـي لطالـب العلـم الرجوع إليها ولا يستغني عنها في عملية التخريج، وسيمرُّ بك كثيرٌ

من هذه الكتب أثناء البحث، لكنني أحببت أن أجمعها لك في مكانٍ واحد حتى تستأنس بها إن كنتَ عازمًا على تكوين مكتبةٍ حديثيـــةٍ خاصَّةٍ في بيتك، فمثل هذه المكتبة ينبغي أن تحرص عليها أشدَّ مـــن حرصك على أثاث البيت وأحواض الأزهـــار وأنـــواع النمـــارق والمساند والثريات، فلا خير في بيتٍ حفل بهذا كلِّه وأقفر من كتُب العلم وأنوار السنن.

وها هي كتب الحديث
التي تصلح أن تكون نواة لمكتبتك

• الكتب التسعة التي ضمَّها المعجم المفهرس، وسيأتي بيانها قريبًا إن شاء الله تعالى، ثم:

* الآداب، للبيهقي (٤٥٨هـ).

* الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٣٥٤هـ)، ترتيب علاء الدين الفارسي (٧٣٩هـ).

* الأدب المفرد، للبخاري (٢٥٦هـ).

* الأسماء والصفات، للبيهقي.

* إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، لابن حجر.

* تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمزي (٧٢٢هـ).

* تعظيم قدرة الصلاة، لمحمد بن نصر المروزي.

* تهذيب الآثار، لابن جرير الطبري (٣١٠هـ).

* التوحيد، لابن خزيمة (٣١١هـ).

* جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوام سنن لابن كثير (٧٧٤هـ).

* جزء القراءة خلف الإمام وجزء رفع اليدين، للبخاري

وللبيهقي.

* الزهد، لأحمد بن حنبل (٢٤١هـــ).

* الزهد، للبيهقي وله فيه كتابان: صغير وكبير.

* الزهد والرقائق، لابن المبارك (١٨١هـــ).

* الزهد، لهناد بن السري (٢٤٣هـــ).

* الزهد، لوكيع (١٩٦هـــ).

* السنن الكبرى، للبيهقي.

* السنن الكبرى، للنسائي (٣٠٣هـــ).

* السنن، للشافعي (٢٠٤هـــ).

* السنن لسعيد بن المنصور (٢٢٧هـــ).

* السنن، للدارقطني (٣٨٥هـــ).

* السنن، لأبي القاسم اللالكائي (٤١٨هـــ).

* السنة، لابن أبي عاصم (٢٨٧هـــ).

* شرح السنة، للبغوي (٥١٦هـــ).

* شرح معاني الآثار، للطحاوي (٣٢١هـــ).

* الشريعة، لأبي بكر الآجري (٣٦٠هـــ).

* الصحيح، لابن خزيمة.

* علل الحديث، لابن أبي حاتم (٣٢٧هـــ).

* العلل المتناهية في الأحاديـــث الواهيـــة، لابـــن الجـــوزي (٥٩٧هـــ).

* العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني.

* العلل، لأحمد.

* عمل اليوم والليلة، للنسائي.

* عمل اليوم والليلة، لابن السني (٣٦٣هـــ).

* كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي (٨٠٧هـــ).

* كنـــز الأعمار في سنن الأقوال والافعال... لحسام الـــدين المتقي الهندي (٩٧٥هـــ).

* مجمع الزوائد، للهيثمي.

* المراسيل، لأبي داود (٢٧٥هـــ).

* المستدرك على الصحيحين، للحاكم (٤٠٥هـــ).

* المسند، لابن المبارك.

* المسند، لأبي داود الطيالسي (٢٠٤هـــ).

* المسند، للشافعي.

* المسند، للحميدي (٢١٩هـــ).

* المسند، للبزار.

* المسند، لعلي بن الجعد (٢٣٠هـــ).

* المسند (وهو المستخرج على صحيح مســلم) لأبي عوانــة (٣١٦هـــ).

* المسند الكبير، لأبي يعلى (٣٠٧هـــ).

* مشكل الآثار، للطحاوي.

* المصنف، لعبد الرزاق (٢١١هـــ).

* المصنف، لابن أبي شيبة (٢٣٥هـــ).

* المطالب العالية بزوائد المســانيد الثمانيــة، لابــن حجــر (٨٥٢هـــ).

* المعجم الكبير، للطبراني (٣٦٠هـــ).

* المعجم الأوسط، للطبراني.

* المعجم الصغير، للطبراني.

* المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي، للهيثمي.

* موسوعة أطراف الحديث النبوي، محمد السعيد زغلول.

* المنتخب من مسند عبد بن حميد، له.

* المنتقى، لابن الجارود (٣٠٦هـــ).

* موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، للهيثمي.

أما كتب التخريج فأشهر المطبوعات منها

* إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للألباني.
* تغليق التعليق، لابن حجر.
* التلخيص الحبير، لابن حجر.
* الدارية في تخريج أحاديث الهداية، لابن حجر.
* سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني.
* سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للألباني.
* الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، لابن حجر.
* المغني في حمل الأسفار في الأسفار، للعراقي.
* نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، للزيلعي (٧٦٢هـــ).
* الهداية تخريج أحاديث البداية، للغماري.

أما كتب الرجال فأشهرها

* أخبار أصفهان (تاريخ أصفهان)، لأبي نعيم (٤٣٠هـــ).
* الاستغنا في معركة الكنى، لابن عبد البر (٤٦٣هـــ).
* الاستيعاب بمعرفة الأصحاب، لابن عبد البر.
* أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير (٦٣٠هـــ).
* أسماء الثقات، لابن شاهين (٣٨٥هـــ).
* الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر.
* الإكمال، لابن ماكولا (٤٧٥هـــ).
* الأنساب، للسمعاني (٥٦٢هـــ).
* بغية الوعاة، للسيوطي (٩١١هـــ).
* تاريخ بغداد، للخطيب (٤٦٣هـــ).
* تاريخ جرجان، للسهمي (٤٢٧هـــ).
* تاريخ الرقة، للقشيري.
* تاريخ الصحابة، لابن حبان.
* التاريخ الكبير، للبخاري.
* تاريخ واسط، لبحشل.
* التاريخ، لخليفة بن خياط (٢٣٠هـــ).

* تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لابن حجر.

* تذكرة الحفاظ، للذهبي (٧٤٨هـ).

* تهذيب التهذيب لابن حجر.

* تقريب التهذيب، لابن حجر.

* التكملة بوفيات النقلة، للمنذري (٦٥٦هـ).

* تهذيب الكمال، للمزي (٧٤٢هـ).

* توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين (٨٤٢هـ).

* الثقات، لابن حبان.

* الثقات – للعجلي – ترتيب الهيثمي.

* الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم.

* خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، للخروجي (٩٢٤هـ).

* ذيل الكاشف، للذهبي.

* ذيل الميزان، للعراقي.

* سير أعلام النبلاء، للذهبي.

* شذرات الذهب، لابن العماد.

الضعفاء الكبير، للعقيلي (٣٢٣هـ).

* الضعفاء والمجروحون، لابن حبان.

* طبقات الحفَّاظ، للسيوطي.

* طبقات المحدثين بأصبهان، لأبي الشيخ (٣٦٩هـ).
* الطبقات الكبرى، لابن سعد (٢٣٠هـ).
* الطبقات، لخليفة.
* العبر في من غبر، للذهبي.
* الكاشف، للذهبي.
* الكامل في الضعفاء، لابن عدي (٣٦٥هـ).
* الكنى، للدولابي (٣١٠هـ).
* الكنى، لمسلم (٢٦١هـ).
* المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم، للذهبي.
* معرفة الصحابة، لأبي نعيم.
* معرفة القراء، لابن الجرزي.
* معرفة القراء الكبار، للذهبي.
* المؤتلف والمختلف، للدارقطني ولعبد الغني بن سعيد.
* ميزان الاعتدال، للذهبي.
* الوافي بالوفيات، للصفدي.

تدريب:

اكتب تقريرًا لا يتجاوز خمس صفحات عن كلِّ كتاب مـــن هذه الكتب، تُبيِّن فيه شرطه وأهم خصائصـــه إن كـــان مـــن المصنفات الحديثية المسندة مراعيًا قراءة مقدمة الكتاب لمؤلفه أو لمحقِّقه.

معنى التخريج في الاصطلاح

يطلق التخريج اصطلاحا على معان[(١)].

الأول- انتقاء الأحاديث من كتاب حديثي أو من مرويـــات الشيوخ المشتملة على الغرائب والفوائد الحديثة وجمعها وتصنيفها، ولذلك تجد من تصانيفهم «الأجزاء الغيلانيات تخريج الدارقطني من حديث أبي بكر الشافعي»، وإذا تأملنا لم تجد للدارقطني رواية، وإنما هي مما انتقاه واستخرجه من حديث أبي بكر الشافعي رواية ابـــن غيلان.

وكذلك «الأجزاء الكنجروديات» وهي خمسة أجـــزاء مـــن تخريج أبي سعيد علي بن موسى النيسابوري (٤٦٥هـــ)، انتقاهـــا من حديث أبي سعيد محمد بن عبد الرحمن الكنجرودي، وأخـــرى من تخريج البيهقي[(٢)].

ومن ذلك فوائد أبي طاهر المخلص، من تخريج أبي الفـــوارس (٤١٢هـــ)، ومن تخريج ابن البقال (٤٧٧هـــ)، ومن ذلك أيضًـــا «تخريج الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب» للشريف أبي القاســـم الحسيني و«تخريج الفوائد الصـــحاح والغرائـــب» لأبي القاســـم

---

(١) في معنى التخريج لغة انظر الصحاح (٣٠٩/١)، تاج العروس (٢٨/٣٠/٣)، وتأتي أخرجه وخرجه بمعنى واحد. انظر المعجم الوسيط، وهذا هو الظاهر، ومنعه الغماري من حيث الاصطلاح (حصول التفريج ص١٥).

(٢) انظر: الرسالة المستطرفة (ص٩٣)، حصول التفريج (ص١٣-١٦).

المهرواني، كلاهما تخريج الخطيب البغدادي[١] ومثل ذلك كثير.

والمقصود بأنَّ التخريج بهذا المعنى يُراد بـــه انتخـــاب وانتقـــاء أحاديث مخصوصة من مرويات أو من كتاب مصنَّف لشـــيخ مـــن الشيوخ، وذلك لفائدة أو فوائد تتعلَّق بهذه الأحاديث.

الثاني- المعنى الثاني من معاني التخريج:

هو إيراد المحدِّث أحاديث كتاب مُعيَّن بأسانيد لنفســـه إلى أن يلتقي مع صاحب الكتاب في شيخه أو شيخ شيخه أو من فوقـــه، وهذا ما يُعرف عند المحدثين بالمستخرج[٢]: كمستخرج الإسماعيلي على البخاري، ومُستخرج أبي نعيم عليه، وعلى مسلم، وقد يُطلق المستخرج على الكتاب المجموع من كتب مخصوصة.

الثالث- من معاني التخريج أن يقوم المحدث بجمع الأحاديـــث التي سمعها بأسانيده (مروياته عن مشايخه) وتصنيفها حسب الطرق الحديثية المتنوعة، ومن هذا القبيل جلّ الكتب والمصنفات الحديثيـــة المختلفة. وعلى هذا نقول: «أخرجه البخـــاري» أو «خـــرَّج لـــه البخاري في الصحيح»[٣].

الرابع- استخراج الحديث من مصادره ودراسة طرقه وشواهده والحكم عليه. ونعني باستخراج الحديث: الدلالة عليه في مواضعه.

---

(١) وقد وهم شيخنا الدكتور محمود الطحان فظن أن هذين الكتابين الأخيرين على غرار كتب التخريج المتأخرة وليس كذلك انظر أصول التخريج (٨٦).

(٢) وانظر: التقييد والإيضاح (ص٣٠)، فتح المغيث (١/٣٨).

(٣) وانظر: المنهل الروي (ص٣٥).

ونعني بالمصادر الكتب الحديثية التي جاء الحديث فيه (مســـندا) أي مرويا بالسند من المصنف إلى منتهاه دون غيرها من الكتب.

ونعني بدراسة متابعاته: أي دراسة طرق الحـــديث وأســـانيده المتعدِّدة التي تلتقي في صحابي واحد.

ونعني بالشواهد: الأحاديث المروية عن صحابي آخر أو صحابة آخرين مؤيِّدة للحديث في المعنى أو موافقة له في اللفظ، هذا علـــى الراجح من تعريف الشاهد والمتابع.

والمقصود بالحكم: إعطاء الحديث الوصف المناسب لـــه مـــن حيث القبول أو الرد، والتخريج بهذا المعنى الأخير المطلوب وهـــو المتيسَّر في زماننا هذا، ومن لديه أسانيد من علماء العصـــر فإنمـــا يسوقها لإدراك فضيلة الاتصال وحسب.

وأقرب ذلك بمثال:

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رســـول الله ﷺ: «لَمَّا اقترف آدم الخطيئة قال: يا ربّ، أسألك بحقِّ محمَّدٍ لما غفرت لي، فقال الله: يا آدم، وكيف عرفت محمدًا ولم أخلقه؟ قال: لأنك يا رب لَمَّا خلقتني بيدك ونفخت فيَّ من رُوحك رفعـــت رأســـي فرأيت على قوائم العرش مكتوبًا: "لا إله إلا الله محمدًا رسول الله"، فعلمت أنك لم تضف إلى اسمك إلاَّ أحبّ الخلق إليك».

بالبحث الأولي عن الحديث في الكتب الحديثية المســـندة، أي التي جاء الحديث فيها مسندًا، أي مرويًّا بسند صاحب الكتـــاب، قُمنا باستخراج الحديث، أي الدلالة عليه في تلك الكتب الحديثية؛

فوجدنا أنَّ الحديث قد أخرجـه الحـاكم في كتـاب المسـتدرك (٦١٥/٢) من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جدِّه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقال: «صحيح الإسناد»، ولم نسلِّم بقول الحاكم صحيح الإسناد؛ لأنَّ أيَّ حـديثٍ مـا عـدا أحاديث البخاري ومسلم لا بد من دراسة سنده، أمَّـا تصـحيح الحاكم فلا يُؤخَذ بالتسليم، بل لا بدَّ من النظر فيه.

وبدراسة إسناد الحاكم، أي بالنظر في اتصال السـند وحـال الرواة، وجدنا أنَّ رواية عبد الرحمن بن زيد بن أسـلم واهٍ جـدًّا، روى عن أبيه أحاديث موضوعة ومنها هذا الحديث، فإنه آفته، ولذا قال الذهبي في التلخيص تعقيبًا على قول الحاكم «صحيح الإسناد» قال: "بل موضوع وعبد الرحمن واه".

وقال الحافظ ابن حجر: "ومن عجيب ما وقع للحـاكم أنـه أخرجه لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وقال بعد روايته هذا صحيح الإسناد، وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن مع أنه قال في كتابه الذي جمعه في الضعفاء: "عبد الرحمن بن زيد بن أسلم روى عـن أبيه أحاديث موضوعة لا يخفى على تأملها من أهـل الصـنعة أن الحمل فيها عليه"..

قال: «فكان هذا من عجائب ما وقـع لـه مـن التسـاهل والغفلة»[1].

ثم بحثنا عن طرق أو متابعات، وشواهد للحديث فلم نظفر من

(١) النكت على كتاب العراقي وابن الصلاح (٣١٨/١-٣١٩).

ذلك بشيء.

وهنا نحكم على الحديث - أي نعطيه الوصف المناسب له من حيث القبول أو الرد- بأنه موضوع.

وهذا مثال سقته لبيان معنى التخريج عنـــد المتـــأخِّرين، لا في الطرق التي نسلكها في ذلك.

فإن قيل: إننا نرى بعض كتب التخريج - على هذا المعنى - لا تورد جميع المتابعات والشواهد المتعلِّقة بالحديث، ومع ذلك ففيهـــا الحكم على الحديث - كتخريج أحاديث إحياء علوم الدين للحافظ العراقي مثلاً؟!.

فالجواب: أنه لا يشترط أن يقوم المخرج على هذا المعنى بسوق كل طرق الحديث وشواهده وتقييد ذلك، لأنه قد يلجأ إليه لأمورٍ لا توجب عليه.

مثل:

١- أن يستحضرها في ذهنه لاسيما إذا كان من الحفَّاظ.

٢- أن يجمعها ويقيدها لكن لا يوردها كلها في تصنيفه[1].

٣- أن يكتفي بالحكم الجزئي، وهذا يعني الحكم على إسناد أو

(١) بل يوردها مختصرة كما هو الحال بالنسبة لتخريج العراقي فإنه اختصره من كتاب التخريج الكبير الذي صنفه في مجلدات، فله تخريج الإحياء كبير، ومتوسط، وصغير، وهذا الصغير هو الموجود بين أيدي الناس باسم "المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من أخبار".

أسانيد معينة.

٤- أن يعتمد على حكم من سبقه على الحديث.

٥- أن يعزو الحديث إلى مصدره دون أن يحكم عليه، لأنه لم يطلع على سنده، وهذا إنما يكون في بعض أحاديث الكتـــاب لا في كلِّها ولا في غالبها، وإلا كان كتاب عزو لا تخريج.

فصل

كيف تخرِّج حديثًا؟

إنَّ الإجابة على هذا السؤال يجب أن تكون ذات طابعٍ عمليٍّ أكثر من أن تكون نظرية، فالتطبيق العملي الميداني هو الأهــدى في هذا المجال، ولا يكتفى بالدراسة النظرية في ذلك.

ومن هنا ينبغي أن تخوض غمار هذه التجربة عمليًّا مستنصحًا مسترشدًا بأهل العلم والخبرة في ذلك، وفي المجال النظري يمكن أن نقول: إنَّ عملية التخريج تتلخّص في الخطوات التالية:

١- استخراج الحديث من مظانه ومصادره المقدور عليها.

٢- دارسة طُرقه وشواهده بمقارنتها والكشف عــن أحــوال الرواة.. الخ

٣- الحكم عليه من حيث القبول أو الرد.

مقترح للتطبيق العملي الميداني:

بعد أن تعي الخطوات النظرية لعملية التخريج وتفهمها فهمًــا دقيقًا وخاصةً طُرق استخراج الحديث والدلالة على مواضــعه في كُتُب السنة ودراسة طرقه أو متابعاته وشواهده، فأقترح عليك أن تقوم بمحاولات تجريبية عملية للتخريج ومن ذلك:

أ- قم بتخريج بعض الأحاديث الشائعة مما تسمعه من بعــض

المذيعين، أو من بعض الخطباء أو المدرسين، أو مما تسمعه مما يجري على ألسنة الناس، أو قرأها من كتاب مشهور أو في جريدة، أو مجلة مشتهرة.

ب- قم بتخريج بعض الأحاديث المشتهرة في إثبات مســألة عقدية معينة والوقوف على حقيقة حالها، مثل أيهما أولاً العرش أو القلم مثلاً.

ج- قم بتخريج أحاديث مسألة معينة مــن مســائل الفقــه والأحكام اختلفت فيها أقوال العلماء مثل مسألة مســح الوجــه باليدين بعد الدعاء .. مثلاً.

د- استفد مما يكلف به بعض الأساتذة المتخصصين تلاميذهم بإعداد البحوث العلمية حول تخريج حديثٍ معيَّنٍ أو مسألةٍ معينة، كأحاديث تحريك الإصبع في الصلاة، أو وضع اليمين على الشمال بعد الركوع، وغير ذلك.

طرق استخراج الحديث[١]

يمكن أن نحصر طرق استخراج الحديث والدلالة على مصادره فيما يلي:

١- استخراجه عن طريق الصحابي الذي رواه.

٢- استخراجه عن طريق راوٍ من رواته غير الصحابي كالتابعي وغيره.

٣- استخراجه عن طريق معرفة أو لفظ في المتن.

٤- استخراجه عن طريق كلمة (غريبة) أو كلمة تحتــاج إلى بيان وضبط في متنه.

٥- استخراجه عن طريق كلمة قليلة الاستعمال من متنه.

٦- استخراجه عن طريق تحديد موضوعه الألصق به.

٧- استخراجه عن طريق النظر في صفات أخرى في سنده.

٨- استخراجه عن طريق النظر في صفات أخرى في متنه.

٩- استخراجه عن طريق البحث العشوائي، وهــذه ليســت طريقة علمية، بل مضيِّعة للوقت، وقد يلجأ إليها بعض طلبة العلــم

---

(١) والتعبير بطرق استخراج الحديث أولى وأدق من (طرق تخريج الحديث كما عبر بذلك الدكتور محمود الطحان، والدكتور عبد المهدي، والدكتور عبد الموجود وغيرهم، لأنَّ التخريج: عملية مؤلَّفة من عدَّة خطوات، واستخراج الحديث أولى هذه الخطوات، إلا أن يقصد التخريج بالمعنى اللغوي والله أعلم.

عند اليأس من وجود الحديث حسب الطرق العلمية الســـابقة، أو لعدم معرفته بهذه الطرق[1].

والخلاصة أن طرق استخراج الحـــديث، وتحديـــد مصـــادره تتلخَّص في أمرَين:

* الأمر الأول: استخراجه عن طريق السند، وهـــذا إمـــا أن يكون:

١- عن طريق الصحابي الذي رواه.

٢- أو عن طريق راوٍ آخر في سلسلة رواته.

٣- أو عن طريق صفات أخرى في سنده.

* الأمر الثاني: استخراجه عن طريق المتن، وهذا يكـــون عـــن طريق:

١- اللفظ الأول في متن الحديث (أول الحديث).

٢- كلمة أو لفظ مشتق، ونبدأ باللفظ الأقل استعمالا.

٣- كلمة غريبة تحتاج إلى بيان.

٤- صفات أخرى ظاهرة في المتن.

٥- تحديد موضوع المتن.

---

(١) ويمكن تفريع طرق أخرى يرجع إليها المخرج في أثناء عمله.

كيفية استعمال هذه الطرق

أولاً– من جهة السند:

الطريقة الأولى: وهي استخراج الحديث عن طريق الصــحابي الذي رواه، فتأخذ مثلا حديث: «**من أمَّ الناس فأصاب الوقت فله ولهم**»، أمَّا الصحابي الذي روى الحديث فهو عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه مثلاً، فتقوم بالبحث عن الحديث في الكتب التاليــة التي يُظَنُّ وجوده فيها عن طريق الصحابي:

١– المسانيد وقد مرَّ بك أشهرها، فتنظر في مرويات عقبة بن عامر (مسند عقبة) في هذه المسانيد عن الحديث المطلوب، وهذا قد يكون متيسرًا في مسانيد المقلِّين من الصــحابة، أمــا في مرويــات المكثرين كأبي هريرة وعائشة وغيرهما فالبحث يتطلَّب عناءً وجهدًا كبيرا فلا تلجأ إليه.

٢– المعاجم كمعجم الطبراني الكبير وهو شبيه بالمســانيد في هذا، إلاَّ أن الصحابة مرتبون فيه بحسب حروف المعجم.

٣– كتب معرفة الصحابة، كمعرفــة الصــحابة لأبي نعــيم، فنبحث في ترجمة الصحابي لعلَّه أخرجه له الحديث المطلوب أو أشار إليه، وهكذا ننظر في كتب معرفة الصــحابة المســندة، كمعجــم الصحابة لابن قانع، ثم ننظر في غير المسندة، هل نجد فيهــا ذكــر الحديث، وذلك كالإصابة لابن حجر وغيره.

٤– الطبقات، كطبقات ابن سعد، والثقات لابن حبان (كتاب

الصحابة).

٥- الكنى، مثل الكنى لأبي أحمد الحاكم والكنى للدولابي وغير ذلك، وهذا بعد معرفة كنية الصحابي من كتب الصحابة.

٦- الوفيات وذلك بعد معرفة سنة وفاة عقبة بن عامر، فنرجع إلى كتُب الوفيات المسندة إن وجدت.

٧- كتب الأطراف، مثل تحفة الأشــراف للمــزي، وذلــك للاستدلال على وجود الحديث، وأطراف مسند أحمد لابن حجر.

٨- كتب البلدان التي تناول الترجمة للصحابة والتابعين ومــن بعدهم ممن نزل بلدًا معيَّنًا أو أقام فيها أو مرَّ بها، مع ذكــر بعــض حديثه مثل تاريخ بغداد للخطيب، وتاريخ دمشق لابن عســاكر، وأخبار مصر لابن عبد الحكم وغيرها.

٩- كتب الولاية والقضاة إن كان الصــحابي قــد وصــف بأحدهما كما هو الحال بالنسبة لعقبة بن عامر، فقد كان واليًا على مصر، فننظر في كتاب الولاة والقضاة للكندي ونحوه. ومن هنا فإنه يُستحسن أن نلم بترجمة الصحابي قبل البحث عن حديثه.

١٠- كتب الأنساب ككتاب الأنساب للســمعاني وغــيره، فنبحث في نسبة الصحابي (الجهني).

١١- كتب الألقاب، إن كان لهذا الصحابي لقب قد عرف به.

١٢- ويمكننا النظر في ترجمة الصحابي في كتب التراجم لنعرف بعض تلاميذه الذين يكثرون الرواية عنه، ثم نرجع إلى ترجمة هــذا

التلميذ في كتب الرجال لعلنا نجد روايتـــه عـــن الصـــحابي لهـــذا الحديث[١].

ثم لننظر في هذه الكتب في ترجمة من روى عن عقبة، أو مـــن بعده، فإذا عرفنا أن الذي يروي الحديث عن عقبة هو ثمامـــة بـــن شفي فنرجع إلى ترجمته في كتب التابعين مثل «الثقـــات» لابـــن حبان، أو الطبقات مثل «الطبقات» لابن سعد، أو التراجم العامـــة مثل «التاريخ الكبير» للبخاري، وهكذا باقي الكتب.

كتب الأطراف:

كتب الأطراف يُقصد بها الكتب الحديثية التي اشتملت علـــى أحاديث كتاب معيَّن أو كتب معينة، ووُصفت بهذه الوصـــف لأنَّ المصنف يذكر طرف الحديث المراد - أي طرف المـــتن إن كـــان طويلاً وإلاَّ ذُكر المتن كله - ثم يذكر الطُـــرق والمتابعـــات لهـــذا الحديث في ذلك الكتاب بعينه.

مثل كتاب أطراف مسند الإمام أحمد، المسمى «إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي" للحافظ ابن حجر العسقلاني.

ولزيادة الإيضاح فقد رجعت إلى هذا الكتاب للبحـــث عـــن حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه، الآنف الذكر فوجدته في المجلد الرابع، في الصفحة (٣٤٩) من الكتاب طبعة دار ابن كـــثير، ودار الكلم الطيب بدمشق وتحقيق د/ زهير الناصر.

(١) لا يشترط القيام بهذه الخطوات على هذا الترتيب لكن المهم الرجوع إلى هذه الأنواع من المصنفات الحديثية.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر الحديث على هذا النحو: ثمامة بن شفي أبو علي الهمداني، عن عقبة بن عامر.

حديث: «**من أم الناس فأصاب الوقت وأتم الصــلاة، فلــه ولهم، ومن انتقص من ذلك شيئا فعليه لا عليهم**».

ورمز له: (دق) أي رواه أبو داود، وابن ماجة من الســتة، ثم أورد طرقه على هذا النحو:

أ- حدثنا الحكم بن نافع، ثنا إسماعيل بن عياش، عــن عبــد الرحمن بن حرملة الأسلمي عنه به، والمقصود بعنه، أي عن ثمامة بن شفي به أي بهذا الإسناد، عن عقبة بن عامر بهذا اللفظ.

ب- وعن أبي النضر، عن الفرج هو ابن فضالة، عن عبــد الله بن عامر الأسلمي، عنه نحوه.

ج- حدثنا عبد الله بن الحارث، ثنا الأسلمي بمعناه و لم يسمِّه، وهو عبد الله بن عامر.

حديث: «**إنها ستكون عليكم أئمَّة من بعدي، فــإن صــلوا الصلاة لوقتها وأتموا الركوع والسجود فلكــم ولهــم، وإن لم يصلوا الصلاة لوقتها، ولم يتموا ركوعها ولا سجودها، فهي لكم وعليهم**». لم يرمز له بشيء.

ثم أورد طريقه:

- حدثنا إسحاق بن عيسى، حدثنا عطاف، عن عبد الــرحمن بن حرملة، عنه به. وقال: "تقدم من رواية حرملة، عن أبي علــي

شفي".

الملحوظات:

١- إن كتاب الحافظ ابن حجر هو في أطراف مسند أحمد وحسب.

٢- أنه يرتب مسانيد الصحابة حسب الحروف، فحرف العين من المجلد الرابع من الكتاب.

٣- أنه يرتب أحاديث الصحابي بحسب الرواة عنه من التابعين، وهي طريقة متعبة في كتب الأطراف ونحوها، كما في تحفة الأشراف للمزي، والعلل للدارقطني، وجامع المسانيد والسنن لابن كثير، وغيرها.

٤- أنه يرمز لمن روى الحديث من أصحاب الكتب الستة وغيرهم زيادة في الفائدة، ومن فائدة ذلك معرفة ما تفرد به الإمام أحمد ولمزيد الفائدة راجع مقدمة المصنف.

الطريقة الثانية:

استخراج الحديث عن طريق راوٍ عن غير الصحابي، إذا تيسَّر لنا معرفة السند الذي نريد استخراجه - أي سلسلة رواته - فنستطيع عن طريق ذلك أن نتوصَّل إلى مصادر الحديث.

فإذا كان الذي روى الحديث عن النبي ﷺ تابعيًّا ونعرف ذلك بالرجوع إلى ترجمته، فنبحث عن الحديث في كُتُب المراسيل والكتب التي تشتمل على كثيرٍ من الأحاديث المرسلة:

* كمراسيل أبي داود.

* ومصنف عبد الرزاق.

* ومصنف أبي شيبة.

* وسنن سعيد بن منصور، وغيرها.

فإن كان في رواة الحديث راوٍ واه أو منكر الحديث أو مـــتَّهم بالوضع أو كذاب، ونعرف ذلك بـــالرجوع إلى كتُـــب الرجـــال المختصرة، فنبحث حينئذ عن الحديث في كتُب الرجال التي ترجمت للرواة الضعفاء وأوردت أحاديثهم أو شيئًا منها مثل:

* الضعفاء للعقيلي.

* والكامل لابن عدي.

* والمجروحين لابن حبان.

وغيرها من الكتب المسندة..

وننظر أيضًا في الكتب التي ترجمة للرواة عامة كالتاريخ الكبير للبخاري، وعند ترجمة الراوي قد نجد الحديث أو الإشارة إليه هناك أو الإشارة إلى علَّته، فتهدينا إلى مظانه أو الحكم عليه.

فإن كان الرواة كلُّهم ثقات فنختار منهم راويًا أو أكثر من غير المشتهرين بالرواية، وننظر تراجمهم في كتب الثقات، فإن لم نستطع تحديد ذلك، فنبحث عن تراجم رواة الحديث جميعًـــا في كتـــب الثقات .. وهذا إنما يُلجأ إليه غالبًا إذا كان الحديث غريبًا لم يخرجه أحدٌ من أصحاب الكتب المشهورة.

ويمكن أن نتبع بعض الخطوات التي اتبعناها في الطريقة الأولى، وذلك بأن نبحث عن كنية الراوي ولقبه وغير ذلك.

الطريقة الثالثة:

وهي استخراج الحديث عن طريقة صفة أو صـــفات خاصَّـــة تتعلق بسنده، وذلك إذا كان في سنده صفة ظـــاهرة ممـــا صـــنَّف العلماء في أمثاله مثل:

١- أن يكون من نوع «المؤتلف والمختلف»، فننظر في كتب المؤتلف والمختلف:

* ككتاب الدارقطني.

* وعبد الغني بن سعيد[1].

* والموضع للخطيب البغدادي.

٢- أو كان من نوع المسلسل، وهو ما تتابع رجال إسناده في روايته على:

* صفة.

* أو حالة واحدة في الراوي.

* أو حالة واحدة في المروي..

(١) المؤتلف والمختلف: ما يتفق في الخط ويختلف في اللفظ، كـ«سلاَّم» بالتشديد و«سلاَم» بالتخفيف. المتفق والمفترق: ما يتفق فيه الراوي واسم أبيه مع راو آخر ويختلفان في اسم الجد.. الخ، انظر مقدمة ابن الصلاح (١٧٢، ١٧٩، ١٨٠).

فنرجع إلى الكتب المصنفة في ذلك.

٣- أو كان من نوع من لم يروِ عنه إلا راوٍ واحد.

٤- أو ليس له إلاَّ حديث واحد فننظر في كتب الوحدان.

٥- أو كان الراوي لا يُعرف إلاَّ بالكُنية.

٦- أو كن موصوفًا بالتدليس.

٧- أو الاختلاط، فننظر في الكتب المصنّفة في ذلك.

٨- أو كان الراوي من الأسماء المفردة مثل: سندر، وصـــغدي ونحوهما، فنرجع إلى ترجمته في كتب الرجال كي نصل إلى معرفـــة مظان حديثه.

معرفة مظان الحديث عن طريق المتن:

الطريقة الأولى:

استخراج الحديث عن طريق اللفظ الأولى في متنه، فإذا كنـــا نعرف اللفظ الأولى من متن الحديث - وهذا يظهر في الأحاديـــث القولية - فيمكننا التوصل إلى معرفة مصادره عن طريق الكتب التي رُوعي في تصنيفها ترتيب الأحاديث على حروف المعجم حســـب اللفظ الأول من مَتن الحديث، وفيها نجـــد الحـــديث معـــزوًّا إلى مصادره، وهذه الكتب مثل:

* المقاصد الحسنة للسخاوي.

* وكشف الخفاء ومزيل الإلباس للعجلوني وغيرهما.

وهذان الكتابان في الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس.

* ومثل كتاب الجامع الكبير (جمع الجوامع).

* والجامع الصغير للسيوطي.

* والجامع الأزهر للمناوي.

وهناك فهارس لكثير من كتب الحديث مثل:

* فهرس أحاديث المستدرك.

* سنن الدارقطني.

* الحلية.

* تاريخ الخطيب.

* وفهرس أحاديث المعجم الكبير للطبراني، وغيرها.

وهناك الكتب الحديثية الكثيرة المحقَّقة تحقيقًا علميًّا والمشتملة على فهارس مفصَّلة لها.

وكل هذه الكتب ونحوها إنما يُستفاد منها في عزو الحديث والدلالة على مصادره، ولا تغني عن الرجوع إلى المصادر الأصلية.

الطريقة الثانية:

استخراج الحديث عن طريق كلمةٍ أو لفظٍ مُشتقٍّ قليل الاستعمال في متن الحديث، والمقصود بهذه الطريقة أن نختار كلمة من متن الحديث المراد تخريجه ونراعي أن تكون هذه الكلمة قليلة الاستعمال، ثم نأخذ المصدر أو الفعل المجرَّد من الكلمة ونبحث

عنها في كتاب المعجم المفهرَس لألفاظ الحديث النبوي الذي رتَّبه جماعة من المستشرقين على حروف الهجاء، والمعجم المفهرس قد اشتمل على فهرست تسعة كتب فقط من كتب السنة، وهي:

١- الموطأ لمالك.

٢- والمسند لأحمد.

٣- والكتب الستة.

٤- سنن الدارمي.

فإذا لم نجد الحديث في المعجم فلا يعني أنه غير موجود في كتُب السنة الأخرى التي تبلغ مئات الكتب المطبوعة والمخطوطة.

وعند الرجوع إلى المعجم المفهرس لا بدَّ من التحلِّي بالأناة والصبر، فهناك أحاديث كثيرة لا تجدها عند الكلمة الأولى ولا الثانية، والكتاب على الجهد الكبير المبذول في ترتيبه عليه مؤاخذات كثيرة، فكن يَقِظًا.

ويجب التنبيه إلى أننا قد لا نجد الحديث عند الكلمة الأولى فنختار كلمة أخرى ونبحث عن الحديث عندها، فإن لم نجده فكلمة ثالثة وهكذا حتى يغلب على الظنِّ أنه لا وجود له في الكتب التسعة.

أمَّا رموز الكتاب فقد ذكرت في مقدمته وفي أسفل الصفحات فيحسن الرجوع إلى المقدمة للتأكد من ذلك.

الطريقة الثالثة:

استخراج الحديث عن طريق تحديد موضـــوعه؛ فنحـــدِّد في الحديث الذي نريد تخريجه موضوعه الذي نرجِّح أن يذكر عنـــده، فإن كان موضوعه الطهارة فنبحث تحت كتاب الطهارة، وإن كان موضوعه يتعلَّق بالجهاد فنبحث تحت كتاب الجهاد في كتب السنة المرتَّبة بحسب أبواب الفقه، وإن كان الحديث متعدِّد الموضـــوعات كالأحاديث الطوال أو المتضمنة لأحكام عدَّة فنبحث تحت ألصـــق الموضوعات التي يمكن أن يذكر الموضوع عندما، وإلا بحثنا تحـــت الموضوعات التي تضمَّنها كلها.

فنبحث عنه في التسعة حسب الطريقة السابقة، أمَّـــا في غـــير التسعة فإن كان الكتاب قد فُهرِسَت أحاديثه فنبحث فيـــه أيضًـــا بحسب الطريقة السابقة، وإلا بحثنا عنه بحسب موضوعه كما تقدَّم.

وهذه الطريقة تُعتبَر من أهم طُرق استخراج الحديث لكثـــرة الكتب المصنفة بحسب الأبواب الفقهية، ولأنَّ الحديث المراد تخريجه غالبًا ما يكون غير معروف السند أو الصحابي الـــذي رواه لـــدى الباحث، وإنما يُعرف متن الحديث أو جزءًا من متنه.

ولا بدَّ من استقصاء البحث في كل ما نستطيع البحث فيه من كُتُب السنة المرتبة على الأبواب والموضوعات، ككتُـــب الســـنة والعقائد، مثل:

* التوحيد لابن خزيمة.

* والسنة لابن أبي عاصم.

* والشريعة للآجري.

* والسنة للالكائي.

* والإبانة لابن بطة.

* والاعتقاد للبيهقي، وغيرها.

وفي كتب الأحكام كالسنن مثل:

* سنن سعيد بن منصور.

* سنن البيهقي.

وكالمصنفات مثل:

* مصنف عبد الرزاق.

* ومصنف ابن أبي شيبة.

وككتب الآداب وفضائل الأعمال:

* ككتاب الآداب للبيهقي، وشعب الإيمان له، والأدب المفرد للبخاري.

* والترغيب والترهيب لأبي القاسم الأصفهاني.

ونرجع إلى الكتب التي جمعت أحاديث متعلِّقة بالأحكـــام أو الآداب أو غيرها مجرَّد عن الأسانيد لكنها تعزو الحديث إلى مصادره الحديثية مثل:

* كتاب مشكاة المصابيح للتبريزي.

* والترغيب والترهيب للمنذري وغيرها.

وكذلك نرجع إلى الكتب التي اعتنت بتخــريج الأحاديــث المتعلِّقة بالأحكام أو غيرها كالتي تخرج أحاديث كتاب فقهي مثل:

* نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للزيلعي.

* والتلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير لابن حجر.

* أو تخريج أحاديث البيضاوي لابن الهمام.

أو التي خرجت أحاديث كتاب عام كتخريج أحاديث كتاب إحياء علوم الدين للعراقي، أو كتب التخريج العامة التي لم تتنــاول أحاديث كتاب معين كالسلسلتين الصحيحة والضعيفة للألباني.

ولا يخفى أن تحديد موضوع الحديث هو بداية الانطــلاق إلى هذه الكتب، فعلى ضوء معرفة موضوع الحديث نستطيع البحــث عنه في هذه المصنفات.

ولا نستغني عن كتب شروح الحديث مثل:

* فتح الباري.

* نيل الأوطار.

* والتمهيد لابن عبد البر.

* وشرح الموطأ للباجي، وغير ذلك من كتب الشروح الكثيرة.

فننظر فيها تحت نفس موضوع الحديث فقد نجده فيما يســـوق الشارح من شواهد معزوًّا إلى مصادره.

الطريقة الرابعة:

استخراج الحديث عن طريق كلمة غريبة في متنه، فإذا كان في متن الحديث كلمة غريبة لا يفهم معناها للوهلة الأولى، بل يحتـــاج إلى كشف أو رجوع إلى كتب اللغة لمعرفة معناها، فنستطيع عـــن طريقها الرجوع إلى الكتب المصنفة في غريب الحديث مثل:

* كتاب غريب الحديث لإبراهيم الحربي.

* وذيول كتاب غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن ســـلام مثل:

- غريب الحديث لابن قتيبة، وذيله الدلائل للقاسم بن ثابـــت السرقسطي.

- وغريب الحديث للخطابي، وهو ذيل على كتاب ابن قتيبـــة أيضًا.

وينبغي الانتباه إلى أن كتب الغريب إنما تعني بيان اللفظ الغريب من متن الحديث على وجه الخصوص، ولذلك قد يرد الحديث فيها بسياق مختلف، بل قد تكتفي - وهذا في الأغلب - بـــإيراد محـــل الشاهد من الحديث فقط.

فنبحث عن الكلمة الغريبة في هذه الكتـــب، فربمـــا وجـــدنا الحديث مرويًّا بسند المصنف عند هذه الكلمة.

أما كتب اللغة أو كتب الغريب المجرَّد عن الأسانيد:

* ككتاب النهاية في غريب الحديث لابن الأثير.

ففائدتها: بيان معنى اللفظ الغريب، والإشارة إلى أن الحــديث موجود في كتب الغريب الأصلية أو بعضها.

الطريقة الخامسة:

وهي استخراج الحديث عن طريق صفات أخرى في متنه وهذه الصفات الكثيرة يلاحظها الباحث عند تأمُّل متن الحديث، وذلــك مثل أن يكون في متن الحديث ألفاظ أو تراكيب ركيكة لا يمكن أن تصدر من النبي ﷺ أفصح العرب الذي أوتي جوامــع الكلــم، أو يكون الحديث مخالفًا للحسِّ أو العقل أو القرآن أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي[1]، أو يكون الحديث في ذمِّ بلدٍ معــيَّن أو حرفــة معينة أو طعام معين، وما شابه ذلك.

وينبغي التنبيه مرارا إلى أن الحكم على الحديث بالوضع لا يتأتَّى لكلِّ أحد، ولا ينبغي المسارعة إلى الحكم عليه قبل أن يكون المــرء مؤهلاً بالعلم والخبرة والمران، متصفًا بالورع والتقوى، فليس لكــلِّ أحدٍ ملكة يستطيع بها أن يبادر إلى وصف الحــديث بالوضــع أو بالنَّكارة، ولاسيما أنَّ الإنسان ربما هوي ذلك وتطلَّعت نفسه إليــه من أجل إبراز شخصية علمية له أو مكانة أو هيبة لدى العامــة أو طلبة العلم.

---

(١) انظر: المنهل الروي (٥٤)، فتح المغيث (١/٢٦٨-٢٦٩)، تدريب الراوي (١/١٤٩).

فإذا أيقنَّا أنَّ في ألفاظه ما يدلُّ على الوضـــع أو النَّكـــارة، أو شككنا في ذلك فنرجع إلى الكتُب الـــتي صُـــنِّفت في الأحاديـــث الموضوعة والواهية مثل:

* كتاب «الموضوعات» لابن الجوزي.

* وكتاب «العلل المتناهية للأحاديث الواهية» له أيضًا.

* وككتاب «الأباطيل والمناكير» لأبي عبد الله الحســـين بـــن إبراهيم الجوزي وغيرها.

فإن كان في تفسير آية قرآنية، أو بيان قراءة فنرجع إلى كتـــب التفسير بالمأثور:

* كتفسير ابن جرير الطبري.

* وتفسير ابن أبي حاتم.

وغير ذلك من كتب التفسير بالمأثور، وهـــي كـــثيرة منـــها المطبوع، ومنها المخطوط، وهذان الكتابان هما أشهرها.

وكتاب «الدر المنثور» للسيوطي، جمع عددًا من كتب التفسير بالمأثور، وهو مجرَّد من الأسانيد حيث اختصره من الكتاب المســـند له، لكنه يفيدنا في العزو إلى المصادر الأصلية للأحاديـــث المتعلِّقـــة بالقرآن الكريم.

فإن كان الحديث في بيان فضل بلدٍ من البلدان أو يشتمل على ذِكر بلد فنرجع إلى الكتب المصنَّفة في فضائل البلدان مثل:

* فضائل مكة.

* وفضائل المدينة لأبي سعيد الجندي وفضائل مكة.

* وفضائل المدينة لابن عساكر.

* وفضائل بيت المقدس للواسطي.

* وتاريخ قزوين للرافعي.

* وتاريخ دمشق لابن عساكر.

* وتاريخ بغداد للخطيب.

* وتاريخ واسط لبحشل.

* وتاريخ نيسابور للحاكم.

* وتاريخ أصبهان لأبي نعيم.

وغير ذلك من كتب أخبار البلدان.

وربما كان الحديث مشتملاً على صفة تردُّ على السند والمتن:

١- كالإبهام فترجع إلى كتب المبهمات:

* ككتاب المبهمات والغوامض لعبد الغني بن سعيد.

* وكتاب الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة للخطيب البغدادي.

٢- العلَّة.

فنرجع إلى:

* كتاب العلل للدارقطني.

* والعلل لابن أبي حاتم.

* والعلل لأحمد، وغيرها.

وهكذا فإنَّ الباحث اللبيب يستطيع أن يدرك أيَّة صفة أخــرى في متن الحديث، فيرجع إلى الكتب المختصَّة في ذلك، ولا يخفى أنَّ هذا إنما يكون في غير الأحاديث المعروفــة المخرَّجــة في الكتــب المشهورة، وقد يلجأ إليه عند إرادة التوسع في التخريج بذكر كلِّ ما يستطيع من مصادر الحديث.

فصل

ترتيب مصادر الحديث

بعد أن تقوم باستخراج الحديث من مصادره ينبغي أن نقـــوم بترتيب هذه المصادر ترتيبًا علميًّا، حتى لا نقدم ما حقَّه التـــأخير أو العكس.

إنَّ من حقَّ أهل العلم علينا أن نعرف لهم أقـــدارهم ونُنـــزِلهم المنزلة التي يستحقُّونها.

ولترتيب المصادر الحديثية طريقتان:

الطريقـــة الأولى:

ترتيب هذه المصادر حسب التقدُّم الزمني، فإذا كان الحديث قد أخرجه كلٌّ من البخاري وأحمد ومالك وأصحاب السنن الأربعـــة (هكذا غير مرتبة) فإننا بترتيب المصادر على النحو التالي:

فنقول: أخرجه مالك في الموطأ، وأحمد في السنن، والبخـــاري في الصحيح.. الخ

أما الكتب الأخرى إن وجد الحديث فيها فنقوم بإيرادها أيضًا مرتبة بحسب التقدم فنقول مثلاً: أخرجه عبد الرزاق في مصـــنفه، وابن أبي شيبة في مصنفه، والبيهقي في سننه.. إلخ

الطريقة الثانية:

التقديم حسب الصحة والمكانة العلمية للكتاب، فـإذا كـان الحديث موجودًا في الموطأ والصحيحين، والسنن الأربعة، ومسـند أحمد وغير ذلك من الكتب الحديثية، فإننا نقوم بترتيب هذه الكتب حسب الشهرة والمكانة العلمية، وأكثر ما يظهر هذا تقديم الكتـب الستة على غيرها من الكتب سواء على الطريقـة الأولى أم علـى الطريقة الثانية، وعليه فإننا نبدأ بالبخاري، ثم بمسلم، ثم بالترمذي، ثم بأبي داود، ثم بالنسائي، وهذه الكتب الثلاثة الأخيرة بأيها بـدأنا لا يضرنا، ثم ابن ماجة، ثم نردف بإيراد ما تبقى من الكتب الـتي أخرجت الحديث حسب شهرة الكتاب أو صحة أحاديثه، فنـورد مثلا المجموعة الماضية على النحو التالي:

أخرجه البخاري/ ومسلم/ وأبو داود/ والترمذي/ والنسـائي/ وأحمد.

والأمر واسع بين هاتين الطريقتين، وإن كان المشتهر الشـائع الترتيب على الطريقة الأولى، ومما يرجع العمل بتلك الطريقـة إلى جانب مراعاة التقدم، أن المتأخر قد يكون أخرج الحديث من طريق المتقدم وبإسناده، فلا يستحسن والحالة هذه أن يبدأ به وهو إنما أخذ الحديث عمَّن سبقه، أو أخرجه بإسناده.

كأن يكون الحديث مثلاً أخرجه مالك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ، وأخرجه البخاري في صحيحه عن عبـد الله بن يوسف، عن مالك عن نافع، عن ابن عمر عن النبي ﷺ، فالأولى

تقديم مالك هنا؛ لأنَّ الحديث إنما وصل البخاري بسـببه أو عـن طريقه، ويقال في هذه الحالة أخرجه مالك في الموطأ/ ومن طريقـه البخاري.. إلخ

أمَّا إذا أردنا أن نورد للمصنف الواحد عددًا من الكتب فنُرتِّبها مبتدئين بالأشهر منها أو الأصحّ، فإذا كان الحديث قـد أخرجـه البخاري وأبو داود في عددٍ من كتبهما، فنقول: أخرجه البخـاري في صحيحه، وفي الأدب المفرد، وفي التاريخ، وأبو داود في السنن، وفي القدر، وفي المراسيل.. وهكذا.

مراعاة لفظ الحديث وسنده في الترتيب:

هذا الترتيب للمصادر بوجه عام، وذلك إذا ما اشتركت هذه الكتب في إخراج الحديث بعينه سندًا ومتنًا، أما عنـد الاخـتلاف فيراعى في إيرادها ما يلي:

أولاً- نبدأ بالكتاب الذي يتطابق مخرجه ومتنه مـع الحـديث الذي نريد أن نخرجه، فإذا كان الحديث المراد تخريجه عن أنس مثلاً بلفظٍ معيَّن، فنبدأ أولاً بالكتاب الذي أخرج هذا اللفظ بعينه عـن أنس رضي الله عنه، فإن كان قد أخرجه عددٌ من المصنفين فنقـوم بترتيبهم على النحو السابق، ونشير إلى موضوع التقائهم في السند، وفي لفظ الحديث فنقول مثلاً:

أخرجه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والدارمي، والطـبراني، كلهم من طريق ثابت عن أنس به، فإن كان المخرِّجون يلتقون في السند قبل ثابت براوٍ أو راويين، فنقول: أخرجوه من طريق الوليد

بن مسلم، حدثنا الأوزاعي به، أي ببقية سنده ومتنه.

ثانيًا- نثني بالكتاب أو الكتب التي أخرجت الحديث عن أنس رضي الله عنه بألفاظ مختلفة، ونبدأ من هؤلاء بالأقرب لفظًـا مـع الإشارة إلى اختلافهم في اللفظ عمَّن سبقهم من المخرِّجين، أو عن لفظ الحديث المراد تخريجه مع مراعاة السند، وذلك بأن نورد المتابعة التامة ثم المتابعة القاصرة فنقول:

وأخرجه الطبراني في الأوسط، والبيهقي في شعب الإيمان عـن أنس رضي الله عنه بنحوه أو بمعناه، أو أخرجاه بزيـادة كـذا، أو بلفظ كذا، أو زادا فيه كذا، أو وفي رواية أخرى للبخاري بزيـادة كذا، أو بلفظ كذا، أو أخرجه مسلم أو الترمذي من طريق أخرى عن أنس ونشير إليها، من طريق يحيى بن أبي كثير، عن أنس مثلاً، أو حميد الطويل عن أنس.. إلخ وزادا فيه كذا، أو بلفـظ كـذا، ونذكر الزيادة وحدها، أو أخرجها البخاري ومسلم واللفظ لـه.. إلخ.

وقد يكون اللفظ عندهم أو عند بعضهم لي فيه جملة معينـة، موجودة في الحديث المخرج، فنقول: أخرجوه بلفظ كذا، أو دون قوله كذا، أو ليس عنده كذا.. إلخ، والأولى ألاَّ نقـول أخرجـه مختصرًا[1].

ثالثًا- نعقِّب بالكتاب، أو الكتب التي أخرجت الحديث عـن غير أنس رضي الله عنه، أي الشواهد، ونقوم بترتيبها على إحـدى

(١) وانظر: فتح المغيث للسخاوي (٤١/١).

الطريقتين المتقدمتَين فنقول:

أخرجه البخاري، وابن الجارود في المنتقى، أو حديث رقم ... عن عائشة رضي الله عنها، أو من حديث عائشة رضي الله عنـــها مرفوعًا بلفظ كذا.

فإن اختلفت ألفاظهم فإننا نُشير إلى ذلك كأن يقول: أخرجوه بنحوه، أو بقريبٍ منه، أو من لفظه، أو بلفظ كذا، ونقتصر علـــى موضع الشاهد فيه، أو نورده كله.

وهذا إذا كانت هذه المصنفات قد جاء فيها الحديث بـــنفس اللفظ، أو باختلاف يسير في الألفاظ.

رابعًا- نورد الكتب التي جاء الحديث فيها عن صحابي آخـــر، وبلفظ آخر مختلف عن لفظ الحديث الذي نريد تخريجـــه اختلافًـــا كثيرًا إلاَّ أنه أو بعضه يشهد لحديث أنس رضي الله عنه من حيـــث المعنى، فنقول: وأخرج عبد الرزاق - ولا نقـــول "أخرجـــه"- في المصنف، عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال، ونذكر طرف الحديث ونقول.. الحديث وفيه كذا، فنقتصر علـــى ذِكر الجزء الذي يشهد لحديث أنس.

وبهذا نكون قد أوردنا الكتب التي أخرجت الحـــديث إيـــرادًا سليمًا، وقمنا بجمع طُرقه أو متابعاته وشواهده، حتى يتســـنَّى لنـــا النظر في هذه الطرق والمتابعات ودراستها والحكم على الحـــديث حكماً دقيقاً، أو مقارباً يغلب على ظننا صدقه.

وهذه الأمور وإن كانت فنية تنظيمية، إلا أن لها دورا لا يخفى

في جمع المعلومات، وسهولة الموازنة والنظر فيها.

قولهم من طريق فلان: قد يقولون أحيانا هذه العبارة إشارة إلى أن هذا الكتاب يلتقي مع كتاب آخر في سند معين، أو مع الحديث الذي يراد تخريجه في هذا الراوي بعينه، وقد يقال ذلك للتنبيه على أن هذا الراوي قد اختلف عليه في روايته للحديث، أو للتنبيه على أنه ضعيف متكلم فيه، أو أن الحديث قد أعلَّ من طريقـــه، كـــأن يكون موصوفًا بالتدليس وعنعنه، أو بالاختلاط، أو بسوء الحفـــظ، وقد يستعمل ذلك للإشارة إلى كونه عاضدًا للطريـــق الأخـــرى، وهكذا فإن لقولهم من طريق فلان نكتة معينة لا ينبغي إهمالها.

تنبيه:

عندما نقوم بعزو الحـــديث إلى مصـــادره يستحســـن ذكـــر «الكتاب» و«الباب» من الكتب المبوَّبة على الموضوعات إلى جانب الجزء والصفحة، ولا نقتصر على الإشارة إلى الجـــزء والصـــفحة لاختلاف الأجزاء والصفحات بسبب اختلاف الطبعات، أما غـــير هذه الكتب فنشير إلى الجزء والصفحة، وإذا كان الكتاب قد رقِّمَت أحاديثه بأرقام متسلسلة فنشير إلى رقم الحديث إلى جانب الكتاب والباب.

نموذج تطبيقي:

ليكن التطبيق على حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه المتقدم، ونراعي في ذلك ترتيب المصادر الحديثية ترتيبا علَمِيًّـــا، وترتيـــب المتابعات والشواهد.

فنقول: أخرجه أحمد (١٤٥/٤) من طريق الحكم بن نافع، ثنا إسماعيل بن عياش عن عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي، عن أبي علي الهمداني، قال: خرجت في سفر، ومعنا عقبة بن عامر، قال: فقلنـــا له: إنك يرحمك الله من أصحاب رسول الله ﷺ فأمنا فقال: لا. إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من أمّ الناس...**» فذكره.

وأخرجه من هذا الوجه ابن خزيمة في صـــحيحه «الصـــلاة — التغليظ على الأئمة– ١٥١٣» من طريق ابن عياش به.

وأخرجه أحمد (٢٠١/٤) من طريق علي بن عاصـــم، قـــال: حدثني عبد الرحمن بن حرملة به.

قال أبو عبد الرحمن —يعني عبد الله بن أحمد–: وجدت هـــذا الحديث في كتاب أبي بخط يده، كتب إلي الربيع بن نافع أبو توبة.

وأخرجه البخاري في التاريخ (١٦٠/١) من طريق عبد الرحمن بن حرملة به بلفظ: من أمَّ قومًا له ولهم، وإن نقص فعليه النقصان.

وأخرجه أبو داود «الصلاة – جماع الإمامة — ٥٨٠»، وابـــن خزيمة وابن حبان «الصلاة – ذكر وصف الإمامـــة — ٢٢٢١»، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥٤/٣)، والحـــاكم (٢١٠/١) وصححه على شرط البخاري، والطبراني (٩٠٧/١٧) من طريـــق يحيى بن أيوب عن عبد الرحمن بن حرملة به.

وأخرجه ابن ماجة «الصلاة – ما يجب على الإمام — ٩٨٣» من طريق ابن أبي حازم، عن عبد الرحمن بن حرملة عن أبي علـــي الهمداني: أنه خرج في سفينة فيها عقبة بن عامر الجهني، فحانـــت

صلاة من الصلوات فأمرنا أن يؤمنا.. فذكره.

وفي هذه الرواية أن السفر كان في البحر

وأخرجه الطيالسي «الصلاة - أبواب الإمامـــة - ١٠٠٤»، وأحمد (١٥٤/٤) من طريق الفرج بن فضالة عن عبد الله بن عامر الأسلمي، عن أبي علي الهمداني به.

وله شاهد من حديث أبي هريرة فقد أخرجه البخاري «الصلاة - إذا لم يتم الإمام وأتم من خلفه- ٦٩٤)»، وابـــن حبـــان مـــن حديثه أنَّ رسول الله ﷺ قال: «يصلون لكم، فإن أصـــابوا فلكـــم ولهم، وإن أخطؤوا فلكم وعليهم». لفظ البخاري.

تنبيه:

عند ذكر الشاهد، أو الشاهد للحديث ينبغي التأكد مـــن أن الشاهد يكون موافقًا - لا مخالفًا ولا مغايرًا- للحديث من حيـــث المعنى. وإلاَّ فإنَّ الاستدلال به لتقوية الحديث لا يصلح.

مثال:

حديث: لقيت إبراهيم عليه الصلاة والسلام ليلة أسري بي... الحديث وفيه: «**وأخبرهم أن الجنة قيعان، وأن غراسها ســـبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله والله أكبر**».

هذا الحديث أخرجه الترمذي من حديث ابن مسعود رضي الله عنه بإسنادٍ ضعيف.

فإنَّ في إسناده عبد الرحمن بن إسحاق أبا شيبة، وهو ضعيف،

وأخرج أحمد (٥/٤١٨) من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه «**أنَّ رسول الله ﷺ ليلة أسري به مرَّ على إبراهيم، فقال: من معك يا جبريل؟ قال: هذا محمد. فقال له إبراهيم: مُـــر أمتـــك فليكثروا من غراس الجنة، فإن تربتها طهور، وأرضها واســـعة. قال: وما غراس الجنة؟ قال: لا حول ولا قوة إلا بالله**».

إسناده لا بأس به. وحسَّنه المنذري في الترغيب (٢/٢٦٥).

إذا نظرنا إلى اللفظ نجد أن هناك اختلافًا بين لفظَي الحـــديثَين؛ ففي حديث ابن مسعود أنَّ غراس الجنة: سبحان الله، والحمـــد لله ولا إله إلا الله، والله أكبر.

وفي حديث أبي أيوب أن غراسها: لا حول ولا قوة إلا بالله.

ولكن إذا نظرنا إلى سياق الحـــديث، وأن الســـياق في ليلـــة الإسراء، وأن القائل هو إبراهيم عليه السلام، ووصفه لأرض الجنة، بأنها قيعان، أو واسعة، وبأن لها غراسًا، فهو يشهد له الكلّ ذِكر الله تعالى، وهو في مضمونه يعني أنَّ غراس الجنة ذكر الله تعالى، وهـــذا الذكر متنوِّع، فذكر نوع منه في حديث، ونوع منه في الحـــديث الآخر، فالراجح أنه يصلح شاهدًا للحديث، والله أعلم.

هذا فيما يصلح أو فيما لا يصلح شاهدًا للحديث من حيـــث المتن، أمَّا من حيث السند فإنه يشترط في الشاهد وفي المشهود له أن يكون ضعفه مُنجَبِرًا، وألاَّ يكون ضعفه شديدًا، فلا يتقوى الحديث الضعيف بالضعيف جدًّا، ولا العكس بالعكس، وهـــذا ســـواء في المتابعات أم في الشواهد لا فرق بينهما.

مثال: أخرج تمام في فوائده (٤٢٤) من طريق عبد العزيز بـــن عبد الرحمن القرشي البالسي، حدثنا خصيف، عن عكرمة، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أفضل الهديـــة، أو أفضـــل العطية: الكلمة من كلام الحكمة يسمعها العبـــد، ثم يتعلَّمهـــا، ثم يُعلِّمها أخاه خيرٌ له من عبادة سنة على نيتها».

هذا إسناد ضعيف جدًّا، عبد العزيز القرشي متروك قد اتُّهِم.

ورواه ابن عساكر من هذا الوجه من طريق عبد العزيز بن عبد الرحمن به (ت ت ١٨٦/٥)، وروى الطبراني في الكبير نحوه مـــن حديث ابن عباس، وفي إسناده عمرو بن الحصين العقيلـــي، وهـــو متروك، مجمع الزوائد (١٦٦/١)، وقـــال المنـــذري في الترغيـــب (٩٥/١): «يشبه أن يكون موقوفا»، فهذا لا يصلح شـــاهدًا ولا مشهودًا له لوهنه الشديد، فلا يتقوَّى بمثله.

فصل

دراسة سند الحديث أو أسانيده

الخطوة الثانية من خطوات التخريج هي:

دراسة سند الحديث المراد تخريجه، فإذا اســـتخرجنا الحـــديث مظانة فإننا نقوم بدراسة سنده أو أسانيده، من أجل أن نتوصل إلى الحكم عليه.

واعلم أننا لا نستطيع التوصُّل إلى الحكم الصحيح على الحديث إلاَّ إذا جمعنا طُرقه وشواهده ونظرنا في هذه الطرق، فعرفنـــا كـــلَّ رجلٍ من رجالها ووثقنا من سماعه ممَّن فوقه، ومن اتصافه بصـــفات القبول عدالة وضبطًا، ويحسن أن نقسم العمل في دراسة السند إلى خطوات[1].

أ- أول ما نتأكد منه وجود رجال الإسناد في كتب الرجال مع التأكد من أنَّ أسماءهم لم يطرأ عليها تحريف أو تصحيف، وطريقة التأكد من ذلك أن ننظر في اسم الراوي كاملاً وفي كنيته، ولقبـــه، ونسبه إن كانت موجودة، ثم عن طريق تلاميذه وشـــيوخه، فـــإن تطابقت هذه المعلومات علمنا أن الترجمة صحيحه.

ب- التأكد من عدم اشتباه الراوي براوٍ متفق معه في الاســـم

(١) وانظر: كتاب التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطل، للعلامة المعلمي (١٦٢١).

واسم الأب أو الكنية وغير ذلك[1].

ج- البحث عن حال كلِّ راوٍ من الرواة من حيـــث الجـــرح والتعديل، والأمانة تقتضي:

١- دراسة كلِّ ما قيل فيه تعديلاً وتجريحًا.

٢- الجمع بين الأقوال أو ترجيح الراجح منها علـــى ضـــوء القواعد العلمية للجرح والتعديل؛ حتى نصل إلى حكم مصـــيب أو مقارب على الراوي، لأنَّ ذلك يتوقَّف عليه قبول حديثه أو عـــدم قبوله.

ويُستعان في الحكم على الراوي إذا كان من رجال الســـتة أو أحدها بكتابي: «التقريب» للحافظ ابـــن حجـــر، و«الكاشـــف الذهبي»، إلى جانب كتب الرجال الأخرى.

د- التأكد من اتصال السند بالرجوع إلى ترجمة كـــلِّ راوٍ في كتُب الرجال، فإذا وجدنا أنَّ الراوي الأول سمع ممَّن فوقه بأن عُـــدَّ من جملة الذين رووا عنه، والراوي الثاني من فوقه، وهكذا وثقنا من اتصال السند، وكذلك إذا صرح كلُّ راوٍ بسماعه ممن فوقه بصيغة صريحة في السماع كأن يقول: «حدَّثنا» أو «أخبرنا» أو «سمعت» أو «حدثني».. إلخ.

وكذلك إذا كان بصفة محتملة للســـماع ولم يكـــن الـــراوي

(١) مثل: عبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث الواسطي أبو شيبة، وعبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث المدني، الأول ضعيف، والثاني صدوق، ويفرق بيه المتفق والمفترق بالطبقة، أو بالتلاميذ والشيوخ، أو بالكنية واللقب، وغير ذلك.

موصوفًا بالتدليس، أما إذا كان الراوي مدلسًا وقال: «عن فلان»، أو «أنَّ فلانًا قال»، أو «قال فلان»، فيُعَدُّ هذا انقطاعًا في الإسناد ما لم يثبت سماعه من ذلك الشيخ في مكان آخر.

ونتأكَّد كذلك من سماع كلِّ راوٍ ممَّن فوقه عن طريق النظر في تاريخ الولادة والوفاة لكلٍّ منهما، فإنْ كانا متقاربين يمكن اللقـــاء بينهما تأكدنا من ذلك[١].

وهذا غالبًا ما نلجأ إليه عندما نشكّ في سماع الراوي في السند ممّن فوقه، وأكثر من نحتاج إلى التأكد من سماعه ممَّن فوقه: التـــابعي الصغير عن الصحابي الذي لم يُسمع منه أو ممّن دون التابعي عـــن الصحابة[٢].

هـــ- فإذا تأكدنا من ثقة الراوي، وكونه ممَّن يُقبـــل حديثـــه ويُحتجُّ به بأن كان من العدول الضابطين ضبطًا خفيفًا، وتأكَّـــدنا من سماع كلِّ راوٍ ممّن فوقه؛ كان الإسناد صـــحيحًا أو حســـنًا في الظاهرة، وبقي أنْ نتأكَّد من خلوِّ الحديث من العلَّة أو الشذوذ وأيٍّ من الأسباب الخفية التي تقدح في الحديث وتمنع من الاحتجاج به. وطريقة التوصل إلى معرفة العلَّة أن نقوم بجمع طرق الحديث كلِّها ونقارن بين هذه الطرق من حيث ضبط رواتها، وصحَّة سمـــاعهم، وثقتهم وغير ذلك، فإذا غلب على الظنِّ أنَّ الحديث خال من العلَّة

(١) وننتبه إلى الرواة المعروفين بالإرسال أو بالاختلاط ونحو ذلك، وإلى ما يأتي في السند بصيغة السماع لكنه قبيل الوهم.

(٢) اختصار علوم الحديث، لابن كثير (ص٥١).

حكمنا بصحَّته، وإذا غلب على الظن وجود علَّـــةٍ أو شـــككنا في ذلك لم نحكم عليه بالصحَّة، وقصرنا حكمنا على إسناده فقط.

ونعرف ضبط الراوي بموازنة روايته برواية الثقات الضـــابطين المتقنين، فإن وافقت رواياتهم فهو ضابط مُتقَن، وكذا لـــو كانـــت المخالفة يسيرة في جانب كثرة ما رُوِيَ، وإن كان مخالفته للمتقنين كثيرة حكمنا بعدم إتقانه.

فالخطوة الثالثة:

وهي الحكم على الحديث من حيث القبول أو الرد:

لا تأتي إلاَّ بعد دراسة سنده أو أسانيده دراسة علمية صحيحة، ثم المقارنة بين هذه الأسانيد لمعرفة ما إذا كان هناك علَّة خفيـــة أو لا.

ولا يخفى أنَّ معرفة العلَّة من أدقِّ علوم الحديث وأشدِّها خفاءً، فلا يستطيع الوصول إلى الحكم بذلك كلُّ أحدٍ؛ فهو مـــن شـــأن الجهابذة أهل الخبرة والإتقان، ومن هنا كان الحكم على الحـــديث بالصحَّة أو بالضعف ليس بالأمر الهيِّن كما يظنُّ الكثير من طلبـــة العلم.

لذا نقول: إنَّ الأحوط إذا لم نجد كلامًا لأئمَّة هذا الشـــأن في تصحيح الحديث، أو نصًّا على علَّته، أو لم تتبيَّن لنا علَّـــة فيـــه أن يكون الحكم مُنصبًّا على سنده، فنقول إسناده صحيح، علما بـــأنَّ العلَّة قد تكون في الإسناد أحيانًا وليس كلُّ إسناد ظاهرة الســـلامة من العلَّة قد تكون في الإسناد أحيانًا وليس كـــلُّ إســـنادٍ ظـــاهره

السلامة من العلَّة يكون صحيحًا أو حسنًا، وهذا ظاهر.

وهذه نماذج يسيرة على التخريج باستعمال بعض الطرق الـــتي أشرنا إليها عمليًّا:

المثال الأول:

حديث: «لا ينبغي لمؤمن أن يذل نفسه، قالوا: وكيف يـــذل نفسه؟ قال: يتعرض من البلاء لما لا يطيق».

حتى نستخرج الحديث من مظانه نبدأ بالبحث حسب أيســـر الطرق وأسرعها للوصول إلى ذلك، نبدأ بالمعجم المفهرَس لألفـــاظ الحديث النبوي، للتأكد من وجود الحديث في الكتب التسعة أو في بعضها.

نظرنا فيه كلمة «ينبغي» عند الفعل المجرد «بغـــى»؛ إذ هـــذه الكلمة ربما تكون أقل الكلمات استعمالاً فلم نجد الحديث هنـــاك، وهذا يعني أن هذه الكلمة أُهمِلَت و لم يذكر الحديث عندها.

فنظرنا في كلمة «يذل» عند الفعل المجرد «ذل» فوجـــدنا أن الحديث أشير إليه بالرموز الآتية: «جه فتن ٢١، ت فتن ٦٦، حم ٥/٤٠٥».

وهذا يعني أن الحديث أخرجه كل من:

* ابن ماجة في ســـننه (كتـــاب الفـــتن — البـــاب الحـــادي والعشرين)[1].

(١) سنن ابن ماجة (الفتن– ٢/٤٨٨).

* والترمذي في سننه (كتـــاب الفـــتن – البـــاب الســـادس والسنين)[١].

* وأحمد في مسنده (المجلد الخامس – الصفحة الخامسة بعـــد الأربعمائة)[٢].

وبالنظر في أسانيد الحديث في هذه الكتب نجد أنَّ الجميع قـــد رووه من طريق عمرو بن عاصم، ثنا حماد بن سلمة، عن علي بـــن زيد، عن الحسن عن جندب، عن حذيفة رضي الله عنه قال: قـــال رسول الله ﷺ: «لا ينبغي لمسلم أن يذل نفسه ...» فذكره.

وقال الترمذي: "حسن غريب"، ونقـــل العراقـــي في تخـــريج أحاديث الإحياء عنه تصحيحه.

والبحث عن رجال هذا الإسناد نجد أنَّ الرَّاوِيَيْن الأوَّلَين ثِقَتَان، أما على بن زيد بن جدعان فضعيف[٣].

أمَّا الحسن فبالرجوع إلى ترجمته، وترجمـــة مـــن رَوى عنـــه، وشيخه في الإسناد، تبيَّن لنا أنه الحسن البصري، وهو ثقة، لكنـــه يُدلِّس، وقد عنعن في هذا الإسناد، ومعنى ذلك ألاَّ نقبل حديثه هنا، لأنه لم يصرِّح بسماعه من جندب، فنتأكَّد بالبحث هل أخرجـــه أحدٌ مصرِّحًا بالسماع، فلم نجد له تصريحًا بالسماع.

(١) سنن الترمذي (الفتن– ٥٢٣/٤).
(٢) مسند أحمد (٤٠٥/٥).
(٣) انظر: ترجمته في الميزان (١٢٩/١٢٧/٣)، التقريب (٤٧٣٤).

فالإسناد إذن فيه علَّتان:

الأولى– ضعف علي بن زيد بن جدعان.

الثانية– تدليس الحسن.

وذكر أبو حاتم – كما في العلل لابنه – علَّة ثالثة، وهي:

أن ذِكْرَ جندب في الحـــديث لـــيس بمحفـــوظ، واســـتنكره (١٣٨/٢، ٣٠٦)، فالحديث ضعيف من هذا الوجه، فلنبحث لـــه عن متابعات أو شواهد أخرى يتقوى بها.

فوجدنا أنَّ الطبراني قد أخرجه في الكبير (٤٠٩/١٢) حـــدثنا محمد بن أحمد بن خيثمة، نا زكريا بن يحيى المدائني، ثنا شبابة بـــن سوار، نا ورقاء بن عمر، عن ابن نجيح، عن مجاهد، عن ابن عمـــر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ بمثله.

وبالرجوع إلى تراجم هذا الإسناد نجد أنهم ثقات كلُّهـــم إلاَّ زكريا بن يحيى المدائني، وللتوثُّق من حاله نرجع إلى العديد من كتُب الرجال، فوجدنا أنَّ الخطيب ذكره في تاريخ بغداد (٤٥٧/٨) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، ولم نجد له ترجمة أخرى تُبيِّن حاله في المراجع المتوفِّرة لدينا.

الحكم على الحديث:

وعلى ذلك فإنَّ سند الحديث يبقى ضعيفًا مُعَلاًّ بالعلـــل الـــتي ذكرنا في سنده؛ فلا يصلح للاحتجاج به.

مثال آخر على التخريج:

حديث: «**إذا سرَّتك حسنتك، وساءتك سـيئتك: فأنـت مؤمن**».

بالرجوع إلى المعجم المفهرس عند لفظ «سر» أو «سـوء» أو «حسن» وجدنا أنه لم يخرجه من أصحاب الكتب التسعة إلاَّ أحمد في مسنده (٥/٢٥١، ٢٥٦)، من طريق هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن جدِّه ممطور، عـن أبي أمامـة رضي الله عنه قال: قال رجل: يا رسول الله ما الإيمان؟ قـال: إذا سرتك حسنتك.. فذكره.

وبالرجوع إلى كتب الرجال لمعرفة حال هذا السند، وجدنا أنَّ رجاله جميعًا ثقات، وليس فيه انقطاع، ولا علَّة له فيما نعلـم لا في سنده ولا في متنه، ثم رجعنا إلى كتب الحديث الأخرى لاستكمال التخريج، مستعملين الطرق التي عرفناها للكشف علـى الحـديث واستخراجه من مصادره، سواء عن:

أ) طريق موضوع الحديث، وهو الإيمان.

ب) طريق الصحابي الذي رواه، وهو أبو أمامة.

ج) طريق البحث في الجامع الصغير وزيادته، والجامع الكـبير، وكتب الفهارس المتنوعة عن الطرف الأول للحديث، وهـو «إذا سرتك»، فوجدناه معزوًّا إلى «حم، طب، ك، هب، والضياء» عن أبي أمامة، أي أخرجه أحمد وابن حبان والطبراني والحاكم والبيهقي في الشعب، والضياء في المختارة، من حديث أبي أمامة رضـي الله

عنه.

وبالرجوع إلى إسناد ابن حبان (موارد الظمآن رقـــم (١٠٣)، والحاكم (الإيمان ١/١٤)، والطبراني في الكبير (١٣٨/٨)؛ وجـــدنا ابن حبان والحاكم أخرجاه من طريق هشام الدستوائي بمثل إســـناد أحمد، وصححه الحاكم.

وتابع الدستوائي، أبو سعيد الشامي، عن يحيى بن أبي كثير به، عند الطبراني.

الحكم على الحديث:

على ضوء ما تقدَّم فإنَّ إسناد الحديث صحيح.

مثال آخر:

حديث: «الناس كلهم موتى إلا العالمون، والعـــالمون كلـــهم هلكى إلا العاملون، والعاملون كلـــهم غرقـــى إلا المخلصـــون، والمخلصون على خطر عظيم».

بالرجوع إلى المعجم المفهرس للبحث عن الحديث عند «هلك» أو «غرق» أو «خلص» أو «خطر».. إلخ، لم نجد للحديث وجودًا فيه، وهذا يعني أنه لم يروه أحد من أصحاب الكتب التسعة، وكونه لم يُروَ فيها لا يعني الحكم عليه بعدم الصحَّة، فلا نعجل بذلك دون بحث في الكتب الأخرى، فنرجع إلى كتب الحديث الأخرى علـــى ضوء الطُرق التي عرفناها لاستخراج الحديث، وخاصة اســـتخراجه عن طريق صفة في متنه، ومتن هذا الحديث فيه ركاكة.

وبما أنَّ الحديث لا نعرف الصحابي الذي رواه، فنبحث عنــه بالنظر إلى موضعه، فننظر في كتــب الحــديث المرتبــة حســب الموضوعات «الأبواب الفقهية» تحت باب العلم أو الإخلاص..

وبالبحث لم نجد الحديث فيما بين أيدينا منها، وبما أنَّ الحديث ليس في الكتب الستة، فننظر في الكتب التي اعتنت بالزوائد علــى الكتب الستة، مثل «مجمع الزوائد» للهيثمي، في أبواب فضل العلم أو الإخلاص ونحو ذلك، فلم نجد الحديث، فنرجع إلى الكتب التي اعتنت بجمع أحاديث الترغيب والترهيب ونحوها، مثل:

كتاب «الترغيب والترهيب» للأصبهاني وللمنذري، أو كتب التخريج، كتخريج أحاديث «إحيــاء علــوم الــدين» للعراقــي والزبيدي، وقد استخرج تخريجهما وأضاف إليهما من تخريج ابــن السبكي مرتِّبًا ذلك على الأبواب مفهرسًا الأحاديث على الحروف أبو عبد الله محمود بن محمد الحداد في سبعة مجلدات.

وكذلك نرجع إلى الكتب المصنَّفة في فضل العلم، مثل كتاب العلم لأبي خيثمة، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر.

ونرجع إلى الكتب المصنفة في الغريب، كغريب الحديث لابــن قتيبة، والخطابي وغيرهما، والكتب المصنفة في الأحاديث المشــتهرة على ألسنة الناس للاستدلال على مظانه. فوجدنا أنَّ العجلوني قــد ذكره في كشف الخفاء[١].

---

(١) كشف الخفاء (٣/٤١٥).

قال الصغاني: هذا حديث مفتـــرى ملحـــون، والصـــواب في الإعراب: «العالمين و«العـــاملين» و«المخلصـــين» (الموضـــوعات للصغاني ص٣٩)، وقد نبهنا الصغاني إلى مظنة الحديث في كتـــب الموضوعات، وبالرجوع إلى كتب الموضوعات الأخـــرى المتـــوفرة لدينا وجدناه في بعضها[١].

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع، وقد أورده في الموضوعات عدد من المصنفين في ذلك. هذا ولعلَّ فيما ذكرت - على وجازته - ما يكفي طالب العلم، ويعطيه بيانًا واضحًا للخطوات الـــتي ينبغـــي أن يســـلكها لتخريج الحديث نظريًّا، أمَّا ميدان العمل فعليه التشـــمير وهجـــر الكسل والاستعانة بالله تعالى أولاً وآخرًا، وتصحيح نيته في طلـــب العلم، والعمل بما علم «فإنَّ خَلقًا وقفوا مع الزهد، وخَلقًا تشاغلوا بالعلم، وندر أقوامٌ جمعوا بين العلم الكامل والعمل الكامل»[٢].

تدريب:

خرِّج الأحاديث التالية حسب الطرق السابقة، مراعيا الصفات البارزة في المتن أو في السند:

١- «حُزُقَّة حُزُقَّة ارْقَ عينَ بَقَّه».

٢- «ما اختلج عرقٌ ولا عينٌ إلاَّ بذنب، وما يدفع الله أكثر».

---

(١) الفوائد المجموعة (٢٥٧)، أسنى المطالب (٢٤٠)، السلسلة الضعيفة (٨٩/١).

(٢) لفتة الكبد في نصيحة الولد، لابن الجوزي (ص٣١).

٣- عن أبي حاتم المزني قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه، ثلاث مرات».

٤- عن الحسن، عن الحسن بن أبي الحسن، عن الحســـن، أن جد الحسن ﷺ قال: «إن أحسن الحسن، الخلق الحسن».

٥- «الشاة بركة». أحد رجال إسناده، صغدي بن سنان.

الفهرس